

Distr.
GENERAL

A/49/476
5 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٢ (ب) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٢	أولا - مقدمة
٢	٣ - ١٠	ثانيا - نظرة عامة
٤	١١	ثالثا - ملاحظات ختامية

أولا - مقدمة

١ - يسبق التزام الأمم المتحدة بتعزيز نزع السلاح والتنمية مستهل الحرب الباردة وقد تجاوزها عمرا. وأسند المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود عام ١٩٨٧، ولاية محددة إلى الأمم المتحدة تتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية. واعتمدت الدول المائة والخمسون المشتركة في المؤتمر بتوافق الآراء، برنامج عمل يرمي إلى تعزيز منظور مترابط للصلة بين نزع السلاح والتنمية والأمن^(١).

٢ - وخلص برنامج العمل إلى مجموعتين من الاستنتاجات وهما: تلك الموجهة إلى الدول المشتركة ذاتها وتلك التي تطلب من الأمين العام اتخاذ إجراءات متابعة. وعملا بالفقرة ٣٥ (٩) من برنامج العمل، وبالقرارات اللاحقة لذلك، (القرارات ٤٥/٤٢، و ٧٥/٤٣، و ١١٦/٤٤، و ٥٨/٤٥ ألف و ٣٦/٤٦ جيم)، قدم الأمين العام خمسة تقارير متعاقبة إلى الجمعية العامة ابتداء من عام ١٩٨٩. وقد وضعت التقارير الثلاثة الأولى منها هي (A/44/449، A/45/592 و A/46/527)، الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة العامة. وأشار التقريران الأخيران (A/47/452 و A/48/400) إلى السياق الدولي المتغير الذي يتعين فيه تنفيذ برنامج العمل. ويوفر هذا التقرير السادس، المقدم استجابة للقرار ٧٥/٤٨ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، نظرة عامة عن تنفيذ الولاية المسندة إلى الأمين العام، كما يطلب، بعد توجيه الاهتمام إلى أحدث القضايا، إجراء استعراض يستخلص منه مزيد من التوجيه.

ثانيا - نظرة عامة

٣ - منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية عام ١٩٨٧، اضطلع الأمين العام بمسؤولياته على مرحلتين.

٤ - خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠، تركز الاهتمام على الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة في مجالين عامين هما: رصد اتجاهات الإنفاق العسكري، وتشجيع الإحاطة بصورة جماعية بالتهديدات غير العسكرية للسلم والأمن الدوليين. وخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣، كرس اهتمام أكبر لتسهيل تبادل الخبرات الوطنية، في مجال التحول من الميادين العسكرية إلى الميادين المدنية. وكانت هذه أيضا فترة لتوسيع نطاق الاتصالات مع الهيئات الوطنية والدولية، ليتسنى للأمم المتحدة أداء دور حفاز من خلال توفير المعلومات، والتوجيه، والدراية الفنية.

٥ - وخلال المرحلة الأولى، التي صادفت انتهاء الحرب الباردة، وفر احتمال تحقيق "مكاسب سلم" متى حدث تقدم كبير في ميدان نزع السلاح، حافزا سياسيا قويا لإقامة صلة مفاهيمية بين نزع السلاح والتنمية. وأصبح تعزيز الأمن الدولي مع خفض مستويات الإنفاق العسكري موضوعا رئيسيا في المنشورات والأحداث التي تتناولها وسائط الإعلام وبرامج التدريب التي تنظمها إدارة شؤون نزع السلاح. وتابعت الأمانة العامة عن كثب من خلال التعاون داخل الأمانة العامة فيما بين الوكالات، اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي. وتم

تجميع البيانات والإحصاءات وتحليلها لاستخدامها في بيانات الأمين العام وكبار المسؤولين الآخرين، التي تظهر التناقض بين ارتفاع مستويات نفقات الأسلحة، والموارد المتواضعة نسبيا اللازمة لتلبية الاحتياجات العالمية في مجالات الصحة والتعليم والأمن الإيكولوجي. وأكدت رسالة سياسية مواضيعية الصلة الضمنية بين نزع السلاح والتنمية، وهي أن العالم كثير التسلح قليل التنمية. ويقدم كل من فرط التسلح ونقص التنمية على أنهما يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

٦ - وخلال المرحلة الثانية، التي تلت نهاية الحرب الباردة، صاحب الاتجاهات النزولية في الإنفاق العسكري العالمي عملية تكيف اقتصادي. وكان لانخفاض سرعة سباق التسلح أثر تمثل في تحرير مهارات وموظفين وقدرات في مجال البحث والتطوير، ومعامل ومصانع كانت من قبل مكرسة للقطاع العسكري، عوضا عن إتاحة موارد مالية جاهزة للاستخدام فورا. وفي بعض الحالات، أدت الاتفاقات المتعلقة بحظر فئات محددة من الأسلحة إلى حدوث مشاكل ملحة تتعلق بإيجاد طرق للتخلص من الأسلحة مأمونة إيكولوجيا فإنها كثيرا ما تكون مكلفة. وفي حالات أخرى، لم تيسر الفجوة التكنولوجية بين القطاعين المدني والعسكري العثور على وظائف بديلة للموظفين المهرة الذين كانوا يعملون في القطاع العسكري. وقد كرست الأمانة العامة اهتماما كبيرا لتعزيز تبادل الخبرات الوطنية في مجال التكيف الاقتصادي خلال تلك المرحلة من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى.

٧ - ومن المرجح أن يشهد العالم اتجاها مثمرا صوب غزارة الموارد التي كانت مخصصة حتى هذا الحين للأغراض العسكرية. وقد حدثت بالفعل تخفيضات كبيرة في الإنفاق العسكري لمعظم القوى العسكرية الكبرى. وأزيلت فئات كاملة من الأسلحة من الفئة الاستراتيجية. وتم حظر أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل عن طريق عقد اتفاقات متفاوض عليها مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والأساس المنطقي ذاته لتجميع المزيد من الأسلحة أصبح الآن موضع شك. وهناك بالفعل أدلة متزايدة على أن استخدام القوة العسكرية أصبح أقل ملائمة لفض المنازعات الحالية داخل الدول أو فيما بينها.

٨ - إلا أنه اتضح أن إعادة وزع توجيه أو تحويل الموارد إلى استخدامات غير عسكرية أكثر صعوبة مما كان يعتقد من قبل. وقد تفاوتت الخبرات الوطنية بصورة ملحوظة بسبب فوارق التطور التكنولوجي لقطاعات كل منها المدني والعسكري. وركود الطلب على بضائعها المدنية ومدى سلامة حالتها الاقتصادية العامة. ومع ذلك فمن المسلم به عامة أن التحول الذي يتطلبه انتهاء الحرب الباردة سيكون أيسر إذا كان الاقتصاد العالمي في صحة جيدة. ويمكن توفير المساعدة لهذه العملية مباشرة بتيسير عمليات التكيف الاقتصادي داخل الدول، وبصورة غير مباشرة، من خلال حفز تقدم أسرع فيما يتعلق بقضايا التنمية العالمية مثل قضية أسعار السلع الأساسية، والتجارة والمعونة والتخفيف من أعباء الدين.

٩ - ويدخل نزع السلاح والتنمية وهما مجالان حيويان مهمان بالنسبة للأمم المتحدة، فترة جديدة يفسر نزع السلاح بمعنى أوسع من المعاني المتصلة باتفاقات خفض الأسلحة بين القوى العسكرية الكبرى. ويتزايد

التشديد الآن على تقييد الانتاج العسكري وتشبيط استخدام القوة العسكرية على الصعيد العالمي. وتبذل جهود جماعية لزيادة استخدام العلم والتكنولوجيا في بناء السلم.

١٠ - ويزيد أيضا فهم التنمية باعتبارها تقتضي ما هو أكثر من طلبات الجنوب من الشمال. وهناك بالفعل توافق آراء سياسي قيد البروز مفاده أن التشارك العالمي في مجال التنمية يكمن أساسا في توسيع نطاق الفرص الاقتصادية، وزيادة المشاركة، وتوسيع نطاق الاختيارات واستغلال أفضل إمكانيات الشعوب في كل مكان. ولا تحول الشروط التساهلية الممنوحة لأكثر الدول تضررا النظر، سياسيا، عن النظر إلى التنمية نظرة عالمية، أكثر مما يحول العمل الإيجابي والضمان الاجتماعي النظر عن الرفاه الوطني.

ثالثا - ملاحظات ختامية

١١ - منذ اعتماد برنامج العمل عام ١٩٨٧، تم إحراز قدر كبير من التقدم سواء من جانب الدول الأعضاء أو الأمانة العامة للأمم المتحدة نحو تنفيذ البرنامج. فقد اضطلعت الأمانة العامة من جانبها، بولايتها بأشمل صورة ممكنة، بالرغم مما أتيح لها من موارد محدودة بصورة متزايدة. ومع ذلك مازال هناك الكثير مما يتعين الاضطلاع به في هذا المجال. وفي ضوء الحالة الدولية المتغيرة، والدروس المستفادة من المحاولات الوطنية المبذولة لمعالجة التكيف العسكري والاقتصادي في فترة ما بعد الحرب الباردة، يلزم إجراء استعراض نقدي للموضوع برمته قبل الشروع في أي إجراء آخر في هذا المجال. وسيوفر هذا الاستعراض توجيهات ومبادئ توجيهية جديدة من أجل القيام بمزيد من الأنشطة في هذا المجال المهم من جانب الأمانة العامة مما يعكس الحقائق الجديدة في العلاقات الدولية. ويمكن أن يتيح مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والذي سيعقد عام ١٩٩٥ فرصة لإجراء مثل هذا الاستعراض. وقد تقرر الدول الأعضاء أيضا اتباع إجراءات أخرى للاضطلاع به. ولذا سيعتمد تقديم الأمين العام لمزيد من التقارير عن هذا الموضوع على تقييم ملائم للبرنامج من جانب الدول الأعضاء، وعلى الاستنتاجات التي تتوصل إليها في هذا الصدد، بما في ذلك أية طلبات محددة قد تود توجيهها إلى الأمين العام.

الحواشي

(١) انظر الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نيويورك،

٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.87.IX.8).

— — — — —